

تطور النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية The development of business cycles theories

أشواق بن قدور^{1*}

¹المركز الجامعي تلمسان (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2018/01/21 تاريخ المراجعة: 2018/03/10 تاريخ القبول: 2018/05/05

ملخص:

يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في تقديم مفهوم للدورات الاقتصادية باعتبارها تتضمن في أحد مراحلها الأزمة الاقتصادية، والمقارنة بين مختلف المدارس الاقتصادية في تفسير الدورات والوقوف عند سياسة كل مدرسة في الحد منها. وقد أسفرت نتائج الدراسة على أن الدورات الاقتصادية ظاهرة صحية ملازمة للاقتصاد الرأسمالي، لكن الاختلاف يبقى قائما بين المفكرين الاقتصاديين في تفسيرها، فهناك من يرجعها للظروف المناخية؛ والبعض ينسبها إلى النقص في الاستهلاك، والبعض الآخر إلى الابتكارات التكنولوجية، كما ينقسم أصحاب المدرسة الحديثة بين فرضية الإفراط في الاستثمار، وفرضية التقلبات النقدية. **الكلمات المفتاح:** الدورة الاقتصادية؛ مراحل الدورة الاقتصادية؛ أنواع الدورات الاقتصادية؛ المدارس الاقتصادية؛ أسباب التقلبات الاقتصادية.

تصنيف JEL: E44؛ E32

Abstract:

The main objective of this study is to give the concept of business cycles, which contain in one her, stages the economic crisis, and a comparison between the various interpretation of business cycles in deferent economic schools and stand upon the policy of each school to limit them.

One of the most important results of this study is business cycles is a healthy phenomenon in the capitalist economy. However, there are any differences between the economic thinkers in interpretation, there is resort them to climatic conditions; some ascribes refer to the decrease in consumption, others to technological innovations, and the owners of modern school is divided between the assumption of excessive investment, monetary fluctuations approach.

Keywords: Business cycle, Business cycle stages, Business cycle types, economic schools, economic fluctuations causes.

JEL Classification Codes : E32 ;E44.

* Corresponding author, e-mail: achouakbenkaddour@yahoo.fr

I- تمهيد :

تشهد بلدان العالم منذ قيام الثورة الصناعية دورات اقتصادية صاحبها اضطرابات عديدة، والتي اختلفت من حيث المدة، الحدة، العمق والآثار على بعض أوجه النشاط الاقتصادي. الأمر الذي أثار اختلافا في وجهات النظر لدى العديد من الباحثين بشأن تفسير اسباب هذه الدورات وكيفية معالجتها. وبما ان تحليل الازمات يتطلب تحليل الدورات الاقتصادية على اعتبار أن الأزمة هي وقت من الدورة. لذا فانه من اللازم دراسة نظريات الدورات الاقتصادية وأنواعها وابرار تفاعلها عبر الزمن قصد معرفة كيفية التقليل من حدتها. ومن خلال ما سبق تتوضح ملامح إشكالية الدراسة والتي تكمن في السؤال التالي:

ما هو مفهوم الدورات الاقتصادية؟ وكيف يمكن تفسيرها في إطار النظرية الاقتصادية؟

وتستمد الدراسة أهميتها من محاولة إيجاد تفسير للدورات الاقتصادية من خلال النظريات الاقتصادية التي تمكن من معرفة مسبباتها ومن ثم بناء سياسات اقتصادية مناسبة لتفادي آثارها السلبية التي تزيد من حدتها وطول مدتها. على ضوء ذلك جاءت هذه الدراسة لتوضح الإطار النظري للدورات الاقتصادية وتوضح جوانب تفسيرها من وجهة نظريات اقتصادية مختلفة. ولتحقيق هذا الغرض تم تقسيم البحث الى:

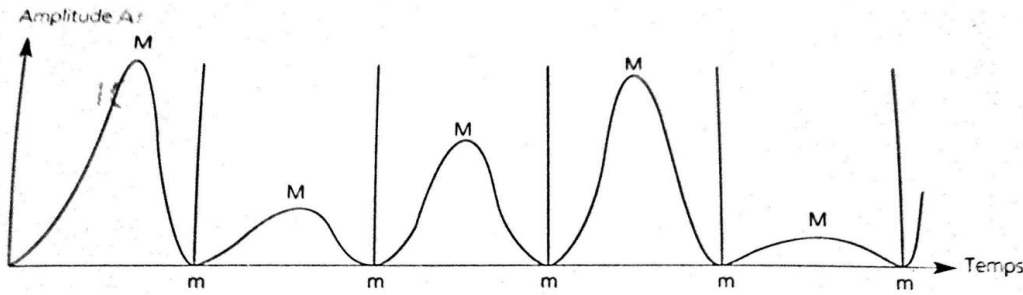
- الإطار النظري للدورات الاقتصادية؛
- مفهوم الأزمة الاقتصادية وأنواعها؛
- النظريات المفسرة للتقلبات الاقتصادية.

II- الإطار النظري للدورات الاقتصادية:

يكشف تتبع التاريخ الاقتصادي وخاصة الاقتصاد المعاصر، عن عدم استقرار وتيرة النشاط الاقتصادي للدول. اذ كان ينتقل من الازدهار الى الانكماش ويصاب بالشلل شبه التام وهذا ما يطلق عليه مصطلح الدورة الاقتصادية. غير ان هذا التعاقب في الظواهر الاقتصادية سالفة الذكر يميز الذي بات الاقتصاد المعاصر عرضة لها، الامر الذي دفع الباحثين الى البحث عن تفسيرات نظرية لها.

1.II- المضمون الاقتصادي للدورات الاقتصادية :**أ-تعريف الدورات الاقتصادية**

ان مصطلح الدورة الاقتصادية (أو دورة الأعمال أو الدورات التجارية) يعني التكرار المنتظم لحدث ما او ظاهرة معينة، ويكون التكرار المنتظم على مستويين: الزمن والحدة. حيث ان التكرار المنتظم للزمن يقودنا الى التكرار على فترات (الفترية) بينما التكرار المنتظم للحدة يقودنا الى الانتظام المكاني اي انتظام شدة الحركة لظاهرة معينة. حيث يمكن لأي حدث ان يكون منتظما على فترات ويتكرر في مجال زمني منتظم، بمعنى تكون الحركات متناوبة. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 1: الوتيرة المختلفة لحركة ظاهرة اقتصادية معينة

المصدر : Eric Bosserelle, Dynamique économique : croissance - crises – cycles, Gualino édition, Paris, 2004, PP 196-197.

ولكن في الواقع لا نجد تكرارات منتظمة كلياً وبالتناوب لظاهرة اقتصادية، بل هناك تباين في سلوك كل ظاهرة. حيث اثبتت العديد من الابحاث المستندة على ملاحظات دقيقة واحصائيات واساليب نمذجة ان الدورات تتكرر بشكل متناوب يميل الى الانتظام وهو نتيجة الى طبيعة النشاط الاقتصادي.

حيث كان الاقتصاد يخرج من ضائقة مهما بلغت قوتها سليماً معافى، ليسير في مستوى جديد من التطور قد يكون اعلى من سابقه. فالمرحلة المتعاقبة من الدورة متداخلة فيما بينها تؤثر كل منها على الاخرى وتتأثر بها، بمعنى ان كل مرحلة تتولد من سابقتها كما تنتج المظهر الذي يأتي في اعقابها¹.

وقد وردت عدة تعريفات للدورات الاقتصادية اهمها:

التعريف الاول: هي التغيرات المتواترة في مستوى الاعمال والنشاط الاقتصادي².

التعريف الثاني: هي ذلك التعاقب بين القمة والقاع او انما تلك التقلبات التي تؤثر على النشاط الاقتصادي للدولة³.

التعريف الثالث: هي تلك المراحل المختلفة التي تجمع بين تقلبات الاعمال فيما بين ازمتين وتنطلق من الازمة الى الركود الى الانتعاش الى الازمة من جديد معتبرة بذلك عن طبيعة التطور الدوري للاقتصاد الرأسمالي⁴.

التعريف الرابع: هي التقلبات الاقتصادية الشاملة التي تحتاج مجمل الناتج الوطني والدخل والتوظيف⁵.

التعريف الخامس: هي التقلبات في اتجاه المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الكلي والتشغيل والتضخم (الارتفاع في مستوى

الأسعار) والانكماش (الانخفاض في مستوى الأسعار) والبطالة⁶.

ويتضح من التعريفات السابقة ان مفهوم الدورة الاقتصادية* مرتبط بجزئية شبيهة منتظمة لمجمل النشاط الاقتصادي من حالة التوسع الى

الانكماش. وهي بصفة عامة تميز الاقتصاديات الرأسمالية حيث اتضح تأثيرها منذ بداية ظهور الاسواق المالية.

حيث ظهرت اولى التقلبات في الاسواق الهولندية في السنوات 1634-1637، إذ كان الاقتصاد الهولندي من أكثر الاقتصاديات

الاوربية تقدماً وذلك بسبب حمى المضاربة على الاصول الخاضعة للتبادل. وبعد عام 1760 مر الاقتصاد البريطاني بأزمات عدة توالى عليه

في السنوات: (1763، 1773، 1784، 1803، 1793، 1810، 1815، 1825، 1836، 1847، 1857، 1866، 1883،

1873، 1893). وتعد الازمة العالمية الكبرى في الثلاثينات من القرن الماضي من أصعب اطول الدورات في تاريخ الاقتصاد الرأسمالي في العالم⁷.

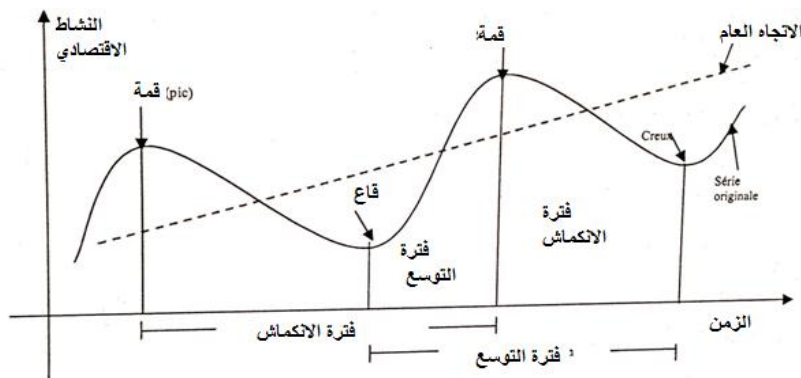
ب-مراحل الدورة الاقتصادية

تتميز الدورات الاقتصادية بجملة من الخصائص التي سبق الإشارة إليها، اهمها خاصية التناوب او التعاقب شبه المنتظم وتختلف مدتها

حسب نوع الدورة. ولكن مراحلها متماثلة بالرغم من اختلاف مدتها وحدتها حيث تتكون من اربعة مراحل هي: الرواج، الركود، الكساد والانتعاش.

حيث ان هذه المراحل تتوزع على فترتين: فترة الانكماش وفترة التوسع ويوضح الشكل الموالي ذلك:

الشكل رقم 2: حدود وفترات الدورة الاقتصادية



المصدر: Ramzi Knani and Ali Fredj, Globalisation and Business cycle Fluctuation, MPRA

paper, N° 22755, 2010, P5

ويوضح الشكل اعلاه ان فترة الانكماش تضم مرحلتين الركود والكساد وفترة التوسع تضم مرحلتين الانتعاش والرواج.

الشكل رقم 3: مراحل الدورة الاقتصادية



المصدر: <http://www.annabac.com/content/bilan-express-20>, vu le 14/09/2017

- **مرحلة الركود:** وهي حالة تحول مسار النشاط الاقتصادي عن اتجاه وسقف معين أي قمة رواجه وعودته إلى التباطؤ. فإذا كان هذا التحول مفاجئاً وحاد يطلق عليه الإزمة ما إذا كان خفيفاً فيسمى تراجع لكن المعنى في كلا الحالتين يعبر عن حالة الركود. وخلال هذه المرحلة يشمل هذا التباطؤ مختلف قطاعات النشاط حيث نلاحظ انخفاض الإنتاج، انخفاض عرض العمل وتسريح العمال بنجم عنه نقص في الدخل الذي يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك الذي يسبب انخفاضاً في أرباح الشركات. وبذلك يتراجع الإنفاق الاستثماري، وتنهار العديد من الشركات وتشهر إفلاسها، فتقل التسهيلات المصرفية التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الاحتياطي النقدي في القطاع البنكي وتضعف التسويات والادعاءات المصرفية.
 - **مرحلة الكساد:** تعد مرحلة الكساد نقطة التحول الثانية من فترة الانكماش إلى مرحلة الانتعاش ويكون قاع الدورة الاقتصادية في هذه المرحلة. حيث تتميز هذه المرحلة بارتفاع نسب البطالة إلى أعلى مستوياتها وانخفاض الطلب الاستهلاكي كثيراً عن الطاقة الإنتاجية بالنسبة للمنتجين. أما الأرباح التي يحققها هؤلاء المنتجون فهي متدنية جداً وقد تلحق بهم خسائر في أغلب الأحيان، وتنخفض أسعار أغلب السلع⁸.
 - **مرحلة الانتعاش:** تعقب هذه المرحلة حالة الكساد وتبدأ عند تغلب قوى العرض (المنتجين) التي تتمتع بمميزات مكنتها من البقاء على العوائق التي تواجه تصريف منتجاتها، فتعيد تشكيل مخزونها مما يساهم في تحريك الإنتاج وتنخفض كميات المنتجات بشكل تدريجي حتى يصل التوازن بينها وبين حاجات الاستهلاك ومن ثم يرتفع الطلب تدريجياً وينبعث النشاط الاقتصادي من جديد.
- ج- المؤشرات المساعدة على معرفة مرحلة الدورة الاقتصادية:**
- لمعرفة المرحلة التي تمر بها الدورة الاقتصادية يستند الكثير من صناع السياسات الاقتصادية على بعض المؤشرات والتي تعبر عن حالة الاقتصاد بشكل عام بغض النظر عن اختلاف مسبباتها. وهناك منيقسمها إلى مؤشرات رئيسية وأخرى ثانوية والتي نعددها على النحو التالي⁹:

✓ **مؤشرات رئيسية:**

- التغير الحاصل في الناتج المحلي الخام، والمقصود بذلك معدلات النمو الاقتصادي؛
- التغير الحاصل في معدلات البطالة والاستخدام؛
- التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار.

✓ **مؤشرات ثانوية:**

- اضطرابات مؤشرات الأسواق المالية؛
- التغيرات الكبيرة في ميزان المدفوعات ومعه الميزان التجاري؛
- التغيرات المعتمدة في أسعار صرف العملة؛
- التغير في الإنتاج القطاعي؛
- التغير في مستوى الإنفاق الاستهلاكي الكلي؛
- التغير في مستوى الإنفاق الاستثماري الكلي.

د- آلية الانتقال بين مراحل الدورة

ترتبط كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية ارتباطاً عضوياً بالمرحلة الأخرى، ويعدّ الانتقال من الأزمة والركود إلى الانتعاش فالنهوض مجدداً على شكل حركة صاعدة، ترتبط بتغيرات الإنتاج وهيكلته من جهة، وبرود فعل القوى الاقتصادية المختلفة من جهة ثانية. ففي مرحلتي الأزمة والركود تنخفض أسعار السلع فيزداد الطلب عليها، وينخفض الإنتاج فيقل العرض ويتكيف مع حجم الطلب، وهكذا يتم امتصاص فائض السلع في السوق، ومن جهة ثانية، تنخفض أسعار عنصري رأس المال الأساسي والعمل. الأمر الذي يحفز على الاستثمار. ونتيجة لذلك يزداد الطلب على السلع وتبدأ الأسعار في الارتفاع. وتدرجياً ينعكس ذلك على انتاجية العمل التي تساهم في زيادة المردود فتتخفّض أسعار عوامل الإنتاج، ونتيجة لذلك تنخفض التكاليف، ويميل المستثمرون إلى تكثيف نشاطهم فيتغير اتجاه الحركة باتجاه الصعود ويبدأ التحول من الأزمة والركود إلى الانتعاش والنهوض مجدداً.

وفي مرحلة النهوض يعرف الإنتاج حالة من النمو المتزايد إلى أن يفيض عن حاجة السوق، فيصبح المعروض من السلع والخدمات يفوق المطلوب، وتبدأ الفجوة تدريجياً في التوسع إلى أن تبلغ حداً معيناً فتتخفّض الأسعار، فيضعف دخل المستثمرين، في حين يزداد الطلب على عوامل الإنتاج فترتفع أسعارها في السوق، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع التكاليف وتدنّي الطلب الفعال مما يقود إلى كساد السلع ويندفع أصحاب رأس المال إلى تقليص إنتاجهم من جديد فيدخل الاقتصاد الوطني في مرحلة جديدة من الركود والأزمة.

وعلى هذا النحو تتوالى مراحل الدورات، لكنها تتميز بعدم انتظام مدتها وتوقيتها. وأساس هذا الاختلاف خصائص الدول واقتصاداتها المتباينة، لكن السمة العامة المشتركة هي خضوع الاقتصاد الرأسمالي للدورة والشائع أن مرحلة الأزمة والركود أطول من مرحلة الانتعاش والنهوض.

2.1-أنواع الدورات الاقتصادية:

تنوع الدورات الاقتصادية حسب معيار مدتها الزمنية إلى ثلاثة أنواع: الدورة الصغرى (Kitchen)، دورات الاستثمار الثابت (Juglar)، ودورات طويلة (Kondratieff). ويرجع السبب الرئيس لاختلاف مدد الدورات الاقتصادية إلى أنها غير ناتجة عن نفس الظروف. وعلى هذا الأساس أشار Joseph Schumpeter إلى أن الدورة الاقتصادية تتحدد في الفترة التي تمتد فيها بناء على الانتقال من قمة إلى القمة المالية أو من القاع إلى القاع الموالي¹⁰.

أ - الدورات الصغرى (Kitchen Cycles):

حدد Schumpeter مدتها بـ 40 شهراً¹¹. وسميت بدورات Kitchen نسبة إلى مؤسسها الأمريكي Joseph Kitchen خلال العشرينات من القرن الماضي. حيث اعتبر Kitchen أن حركة المتغيرات الاقتصادية تتكون من ثلاثة عناصر أساسية¹²: دورات صغيرة مدتها 40 شهراً، دورات طويلة تتكون من ثلاث دورات صغيرة وحركات أساسية أو اتجاهات.

هذه الفرضية طرحت وتم التأكد من صحتها على بريطانيا والو.م.إ خلال الفترة 1890-1922 وكانت بياناً شهيرة لسعر الفائدة وأسعار البضائع. وقد أرجع السبب في الدورات الصغيرة إلى عوامل بيسيكولوجية، كما ركز على أن حصة التكنولوجيا في الاستثمار تتناسب عكساً مع حصة الإنتاج.

ب - دورات الاستثمار (Juglar Cycles):

سميت بدورات الاستثمار بدورات (Juglar) نسبة إلى مؤسسها Clément Juglar ومدتها 10 سنوات، حيث افاد Juglar أن جملة من المحددات الرئيسية (أسعار الفائدة، أرباح المشاريع، توقعات المستثمرين العامل التكنولوجي) تتحكم في حجم الطلب على السلع المعمرة.

وقد أكد العديد من الاقتصاديين فيما بعد أن من أهم صفقات الدورات الاقتصادية قبل الحرب العالمية الثانية وتلك التي جاءت في أواخر عقد التسعينات في الو.م.إ هي أن مدد النمو عادة تنتهي مع احفاق الاستثمارات المتوقعة التي بنيت أساساً كقناعة

Buble سرعان ما تنفجر مخلفة وراءها انكماشاً ضمن دورة اعمال جديدة¹³. حسب Juglar فإن الدورة تتكون من أربع مراحل هي¹⁴:

أ - التوسع: تنتج هذه المرحلة عن ارتفاع حجم الانتاج، التضخم ونمو حجم القروض؛

ب - الازمة: وتمثل اقصى الدورة تدوم بضعة اسابيع والتي تتجلى في ازمة البورصة وعدة إفلاسات؛

ج - الكساد: يتميز بالركود وتراجع الانتاج؛

د - عودة التوسع: وتعبّر عن عودة الدورة.

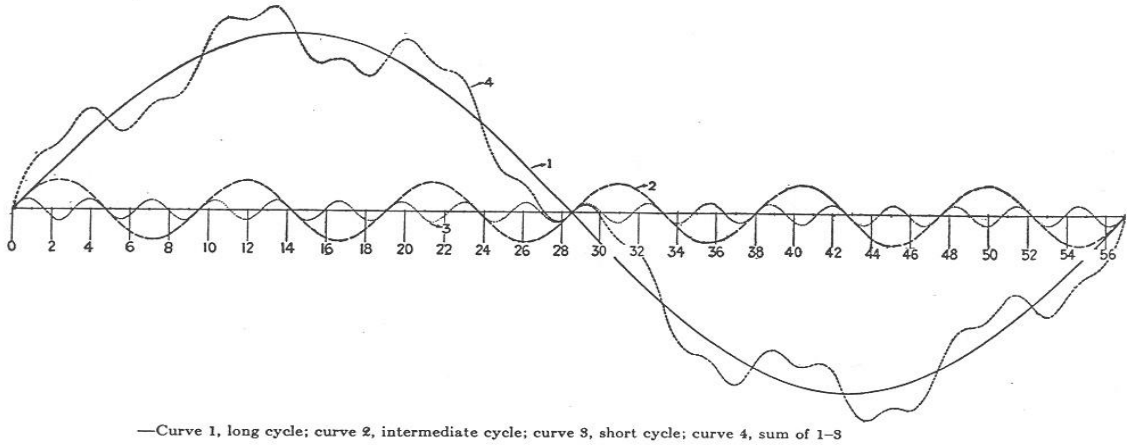
وبناء على دراسته لاقتصاد كل من فرنسا وإنجلترا وأمريكا، أكد Juglar ارتباط الدورة الاقتصادية بنمو الصناعة.

ج - الدورة الطويلة (Kondratieff Cycle):

اطلق Joseph Schumpeter اسم دورة Kondratieff على الدورة الطويلة نسبة الى مؤسسها الروسي Nikolai Kondratieff الذي كتب حول دورات الاعمال طويلة الاجل التي تتناوب الاقتصاد الرأسمالي. وقد تتراوح مدتها بين 48 و 60 سنة. وحاولت العديد من المدارس الاقتصادية إيجاد تفسيرات لهذه الدورة، مثل المدرسة الماركسية التي ركزت على معدلات الربح وصراع الطبقات بينما اهتمت المدرسة الليبرالية بالابتكارات وادوار المفاوضين اما النقديون فقد اعطوا اهمية لشروط خلق النقود. لكن هناك تفسير عام يعتبر ان الناتج الداخلي الخام والاسعار تشكل أحد أهم المتغيرات الرئيسية.

والشكل الموالي يوضح الاختلاف بين انواع الدورات الاقتصادية:

الشكل رقم 4: أنواع الدورات الاقتصادية



المصدر: Joseph Aloïs Schumpeter, progrès technique et évolution économique, vu le

12/09/2017 article disponible sur le site: <http://education.francetv.fr/dossier/joseph-schumpeter-progres-technique-et-evolution-economique-o32356-les-cycles-4644>

د - دورات أخرى:

✓ **دورة البناء:** هي دورة تتراوح مدتها بين 17 و 18 سنة وتتلحق بنشاط البناء. وقد تمت دراستها من طرف
 العديد من الباحثين¹⁵ على غرار (1937) G pearson (1941) F. Warren H. Hansen و (1942) W. Isard
 واهتم هذا الأخير بدراسة دورات البناء في مجال النقل.

تتعلق هذه الدورة أساساً بمدة التوسع والتجديد الطويلة لرأس المال المستثمر في البناءات حيث أن كل تغير في الطلب على السكنات يسبب ارتفاع النمو الديمغرافي ويؤدي إلى تغير في البناء.

✓ **الدورة الزراعية:** مدتها سنتان (دورة القطن في الولايات المتحدة) ، لكن أحياناً أكثر (دورة Porc بحوالي 32 شهر...) . طبيعتها خاصة بكل نوع من الانتاج الفلاحي الحيواني أو النباتي. يتم تفسيرها، عموماً، بواسطة الـ "cobweb" الذي يعتمد على مواجهة دالة طلب فورية $Qd_t = D(P_t)$ مع دالة عرض متأخرة $Qd_{t+1} = D(P_t)$ حيث آجال الانتاج. وينتج عنها تقلبات حيث تكون إما خفيفة (ممتصة) أو متفجرة. لكن الأسعار والكميات تتغير في اتجاه معاكس¹⁶.

II- مفهوم الأزمة الاقتصادية وأنواعها

تعبّر الأزمة عن نقطة التحول بين القمة والقاع، وتبين شديداً بتباين سرعة التحولات والانتقالات للمتغيرات الاقتصادية الكلية (الحقيقية والمالية)، وفيما يلي نولي اهتماماً بتعريف الأزمة الاقتصادية وأنواعها.

1. II. مفهوم الأزمة الاقتصادية

تعرف الأزمة الاقتصادية على أنها اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد أو عدة بلدان وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطرابات الناشئة عن اختلال التوازن في الانتاج والاستهلاك¹⁷.

وتعتبر الأزمة الاقتصادية ظاهرة وهي بهذا المعنى تعرف بنتائجها ومظاهرها: انهيار البورصة، مضاربات نقدية كبيرة ومقاربة أو بطالة دائمة مثلاً، هذا النوع من التعريف يخمل في طياته نقصاً لا يمكن تجاهله. فهو يضمن تحليل الأزمات ضبابية مصطنعة يرد الأزمة إلى أسبابها المحتملة¹⁸.

وتقسّم الأزمة الاقتصادية القطاع الحقيقي إلى جميع فروع (الصناعة، الزراعة، الخدمات)، العمل والأسعار والتجارة (الدخالية والخارجية)، ويمكن أن تشمل الأزمة الاقتصادية أحد القطاعات أو كلها ويمكن أن تتجاوز حدود البلد لتصبح أزمة عالمية.

2. II. أنواع الأزمات الاقتصادية

يستند العديد من الاقتصاديين في تقسيمهم للأزمات الاقتصادية إلى جملة من الخصائص أهمها: ضرورة ظهورها في سياق الدورة الاقتصادية، إضافة إلى عمقها وابعاد تأثيرها الاقتصادي المحلي ومدى شموليتها لكل القطاعات الاقتصادية. وبناء على هذه الخصائص يمكن التمييز بين الأزمات الدورية والوسيلة والهيكلية*، والتي يمكن تعريفها كما يلي¹⁹:

أ - الأزمة الدورية (أزمة فيض الإنتاج)

ويطلق عليها البعض أيضاً مصطلح "الأزمة العامة"، تصيب تكرار الإنتاج، وتشمل كل عملية تكرار للإنتاج، أو الجوانب الرئيسة فيها: الإنتاج والتداول، الاستهلاك والتراكم. وهذا يعني أن الهزات التي تتولد عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقاً إذا ما ووزنت بغيرها من الأزمات .

ب - الأزمة الوسيطة

وهي أقل اتساعاً وشمولاً، ولكنها مع ذلك تمس جوانب ومجالات كثيرة في الاقتصاد الوطني. وتحدث هذه الأزمات نتيجة لاختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي. فالأزمات الوسيطة لا يمكن أن تحمل طابعاً عالمياً على النحو الذي يميز الأزمات الدورية العالمية لفيض الإنتاج .

ج - الأزمة الهيكلية

وتشمل في العادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي، منها، على سبيل المثال، أزمة الطاقة، وأزمة المواد الخام، وأزمة الغذاء، وغيرها. وإذا كانت الأزمة الهيكلية تقتصر على قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد فإنه لا بد أن يكون قطاعاً مهماً، وأساسياً، كمصادر الطاقة، أو صناعة الحديد والصلب، أو أزمة الغذاء وما إلى ذلك. فالأزمات في الفروع الصغيرة، ولو استمرت مدة طويلة، لا يمكن أن تصبح أزمات دورية، لأنها لا تمس جميع جوانب الاقتصاد الأخرى وقطاعاتها .

والجدير بالذكر أن كل أنواع هذه الأزمات تتفق من حيث وصفها لحالة اختلال في التوازن لكن بوتيرة مختلفة وآثار مختلفة الشمولية،

وفي هذا الصدد تبدو الأزمة الوسيطة جزئية، وحتى وإن انتقلت خارج الدولة فإنها تبقى مشتتة منعزلة. على عكس الأزمة الهيكلية الشاملة للسوق التي تفعل فعل العاصفة وتبرز كل تناقضات الدولة والاقتصاد الرأسمالي.

III. النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية

إن الاختلافات العديدة في الدورات الاقتصادية سواء من حيث تكرارها أو من حيث شدتها وما تخلفه من عواقب وخيمة خاصة على الاقتصاديات الرأسمالية، أدت بالعديد من الاقتصاديين إلى تقديم تفسيرات عديدة مبنية على أسس نظرية مفادها توضيح الأسباب الحقيقية الدافعة لحدوث هذه التقلبات والأزمات، حيث يرجعها البعض إلى الأسباب المناخية؛ والبعض ينسبها إلى النقص في الاستهلاك، والبعض الآخر إلى الابتكارات التكنولوجية، أما حديثاً فيذهب جزء آخر من الباحثين إلى المزج بين هذين التيارين. ومن خلال هذا الجزء يتم التطرق إلى أهم النظريات المفسرة للتقلبات الاقتصادية.

III.1. النظريات الداخلية

تنطلق النظريات الداخلية من البحث عن آليات داخل النظام الاقتصادي التي تتطور وفقها الدورات الاقتصادية بشكل تلقائي. حيث أن كل توسع يثير ركوداً أو رد فعل لاحق، وأن كل رد فعل يثير بدوره الانطلاق والتوسع خلال سلسلة من المراحل شبه المنتظمة والتي تتجدد بشكل غير متناه في سلسلة بلا نهاية²⁰. وهناك العديد من النظريات التي تدخل ضمن هذا الإطار منها:

أ- النظريات النقدية

وهي تلح على السلوكات الخاصة باستعمال النقود وامتلاك السيولة وكذلك آليات القرض. وتعتقد هذه النظريات بأن سبب الدورات الاقتصادية ناتج عن التوسع والانكماش في المعروض النقدي الائتماني²¹. ومن هذه النظريات نجد:

✓ **النظرية النقدية الكلاسيكية:** يقصد بالنظرية النقدية الكلاسيكية تلك النظرية التي نشأت وتطورت بفضل جهود

الاقتصاديين في المدرسة الكلاسيكية والتي تبلورت فيما بعد وأصبحت تعرف باسم نظرية كمية النقود.

حيث أن جوهر النظرية هو تفسير التغير في كمية النقود وانعكاس ذلك على المستوى العام للأسعار خاصة والمتغيرات الاقتصادية الأخرى عامة²².

✓ **نظرية الأرصد النقدية:** ظهرت واهتمت هذه النظرية بتفسير أثر النقود على الدورات الاقتصادية التي كانت امتداداً للتحليل الكلاسيكي، إذ أكدت هذه النظرية أن التقلبات في المستوى العام للأسعار يعود إلى تغير عرض النقود والطلب عليها.

لقد قدم الكلاسيك الجدد وهم "مارشال وروبنسون" وبيجو " طلباً جديداً على النقود كمخزن للقيمة أي أداة للوفاء بالمدفوعات آتية.

حيث يرغب الأفراد في الاحتفاظ بالنقود في صورة أرصدة نقدية حاضرة. وأن مستوى الأسعار يكون مستقراً إذا تساوت الكمية المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة. واعتبار النقود مخزناً للقيمة.

ب- النظرية التاليسيكولوجية

وهي تبين التناوب الذي لا مفر منه لموجات التفاؤل والتشاؤم والتي هي في نفس الوقت معدية ومفرطة (بطبيعتها).

ج- نظريات نقص الاستهلاك

نجد صيغتها الأولى في النظرية الماركسية. فعدم تساوي المداخيل يسد التوسع بالإفراط في الادخار من طرف الأفراد الميسورين، وبالأستهلاك غير الكافي من طرف الأوساط الشعبية. ومن أهم هذه النظريات النظرية الماركسية، ونظرية كيتز.

✓ **نظرية كيتز Keynes:** من أهم النظريات التي اهتمت بدراسة الازمات وتفسيرها هي النظرية الكيتزية، التي خالفت منطق النظرية الكلاسيكية فيما يتعلق بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتحقيق التوازن بناء على جملة من الآليات، منها زيادة الانفاق الحكومي لتعويض النقص الكبير في انفاق القطاع الخاص، الأمر الذي يرفع من القدرة الشرائية وخلق الطلب وهذا ما أسماه Keynes بالطلب الفعال.

وحسب Keynes فإن ذلك يدفع إلى تنشيط الانتاج وانخفاض معدلات البطالة إلى مستويات دنيا. وفي حالة التضخم يمكن للحكومات التخلص منه قبل وقوعه، في الحالات التي تتميز بنشاط اقتصادي يفوق حجم الطاقات الانتاجية المتاحة. وذلك من خلال استخدام الإيرادات الضريبية لتسديد ما ترتب عليها من ديون أنفقتها في تمويل المشاريع الاستثمارية التي واجهتها حالة الركود²³.

وقد ظهرت النظرية النقدية الكيتزية كرد فعل على الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 1929، التي أثبتت عدم حياد النقود في النشاط الاقتصادي كما هو الحال في النظرية الكلاسيكية، حيث يمكن لتغيرات عرض النقود (وفق ما تصدره البنوك المركزية من عملة، وما تخلقه المؤسسات المالية الوسيطة المصرفية وغير المصرفية من ائتمان، وغير التغيرات في أسعار الفائدة) أن تؤثر في تغيرات الجانب الحقيقي للاستثمار والتشغيل والناتج الكلي ومن خلال مضاعف الاستثمار، فعندما يكون الاقتصاد في مرحلة الانتعاش (القمة) تكون الكفاية الحدية لمراس

المال المرتفعة، ولكن مجرد الإحساس أن العوائد المتوقعة ستكون منخفضة ستتجه إلى الانخفاض الحاد والسريع حتى مرحلة الركود والكساد (القاع)²⁴.

حيث احتفظ Keynes بنظرية النقود التقليدية واعتبر الطلب على النقود بغرض المعاملات وهو جزء من الطلب الكلي على النقود في نظريته العامة، وذكر Keynes أن الطلب على النقود له ثلاث دوافع: المعاملات، والاحتياط، والمضاربة، ويمثل كل من دافعي المعاملات والاحتياط وظيفة الوسيط في التبادل ودافع الأمان كمستودع مؤقت للقوة الشرائية عند Fisher ومدرسة كامبريدج، وبذلك عالج Keynes الطلب على النقود من خلال الدوافع المسببة لهذا الطلب في نموذج تضمن نظاما ماليا بسيطا ضم:

- النقود كأصل يمثل قيمة السيولة أو السيولة ذاتها، ويحقق عائدا ضمنيًا هو الشعور بالأمان والثقة في تنفيذ المعاملات والوفاء بالديون ومواجهة المتطلبات غير المتوقعة والطوارئ للسيولة النقدية، ولا يدر عائدا نقديا.
- السندات كأصل مالي طويل الأجل منخفض السيولة ويحقق عائدا فائدة نقدي.

واستطاع Keynes أن يدخل فكرة جديدة تقول: إن النقود كما تطلب من أجل المبادلات والاحتياط فأما قد تطلب لذاتها وسمى هذا النوع من الطلب على النقود (دافع المضاربة) أو (تفضيل السيولة) وبناء على ذلك قال بان المستوى العام للأسعار (التضخم) يرتبط بعامل العرض الكلي والطلب الكلي وقال بان التشغيل الجزئي هو الحالة الطبيعية للاقتصاد وقال بان كمية النقود لا تعتبر هي المحدد الأساسي للطلب بل يتحدد الطلب بمستوى الدخل الذي يحدد قدرة الأفراد على الإنفاق.

ولذلك يرى بان التقلبات في مستوى الأسعار تأتي نتيجة لتقلبات مستوى الدخل ومعدلات الإنفاق وعليه فإن زيادة كمية النقود هي سبب ارتفاع مستوى الأسعار بل إنها تؤثر في حجم الإنتاج وخاصة أن الاقتصاد يعمل في مرحلة التشغيل الجزئي. ويمكن تلخيص أثر النظرية النقدية الكيترية على التوازن الاقتصادي بالنقاط التالية:²⁵

- يمكن للتوازن الاقتصادي أن يتحقق دون مستوى التشغيل الكامل واعتبر كيتر أن هذه هي الحالة الطبيعية والاعتيادية في الاقتصاد.

- إن التغيرات في الطلب الكلي لها أهمية كبرى في النظرية الكيترية حيث انه من الممكن أن ينخفض الطلب الكلي مما يؤدي إلى هبوط الإنتاج والتشغيل كما أن الاقتصاد يمكن أن يكون دون مستوى التشغيل الكامل ويزداد في الوقت نفسه الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتشغيل أما إذا زاد الطلب الكلي زيادة كبيرة تفضي بالاقتصاد إلى بلوغ مرحلة التوظيف الكامل واستمرت زيادة الطلب بعد هذه المرحلة فستكون النتيجة ارتفاع الأسعار وظهور الفجوة التضخمية وقد وسع الاقتصاديان Baumol و Tobin نظرية كيتر، موضحين أن الطلب على النقود بدافع المعاملات والطوارئ حساس أيضا للتغيرات في معدل الفائدة وأن هناك علاقة عكسية بينهم، فكلما كان معدل الفائدة مرتفع وأكبر من التكلفة المصاحبة لشراء السندات يكون المبلغ الموجه بشراء السندات كبير. وكان هدفهم من إيجاد هذه العلاقة هو تخفيض تكلفة بقاء النقود بشكل سائل لغرض المعاملات والطوارئ من أجل الحصول على أعلى عائدا ممكن.

د- نظريات فائض الاستثمار (نظريات فائض الإنتاج)

وتكون المؤسسات في هذه الحالة متجهة إلى الاستثمار بكثرة؛ والقدرة الإنتاجية الفائضة تبدو بدون استخدام، مما يثبط الاستثمار ويضعف النشاط.

و من بين الباحثين، هناك باحثان مثل كالكلي (Kalecki) (1935). وكالدور (Kaldor) (1940) اللذان أبرزتا الخاصية الداخلية للدورات الاقتصادية. ففي مساهمته ما بين الحربين، يفسر كالدور كيف أن الدورة يتسبب فيها عدم تناسب (تباين) توقع الادخار والاستثمار، بينما يتبنى كالكلي وضعية مشابهة بتفسير الدورة بواسطة التباين (عدم التناسب) الموجود بين قرار الاستثمار والاستثمار الفعلي²⁶. ثم ظهرت نماذج أخرى تعتمد على فرضية عدم خطية العلاقات في الاقتصاد. ومن بين هذا النماذج التي تبنت هذا النوع من الفرضيات، نجد نماذج Hicks و Goodwin. فنموذج Hicks يفترض أن التقلبات تتميز بأنها كامنة الانفجار، لكنها محدودة من الأعلى بوجود مضائق مخنوقة ومن الأسفل بإقصاء قدرات مفرطة مع الزمن. أما Goodwin (1951) فيفترض أن دالة الاستثمار هي معجل مرن، فالاستثمار يساهم في سد الفرق بين رأس المال الفعلي ورأس المال المرغوب. وفي سنة 1967 تابع Goodwin أعماله حول التقلبات الداخلية و اقترح تكييفًا لنموذج مفترس-فريسة (Proie- prédateur) لمشكلة توزيع الدخل بين الرأسماليين والعمال²⁷.

2.III. النظريات الخارجية

وتبحث هذه النظريات عن السبب الرئيسي للدورات الاقتصادية في بعض التقلبات أو الأحداث الخارجية عن النظام الاقتصادي، كالبيع الشمسية والفلك والحروب والثورات والحوادث السياسية والاكتشافات المنجمية للذهب ومعدلات نمو السكان والهجرات واكتشاف الأراضي والموارد الجديدة والاكتشافات والاختراعات العلمية الجديدة في الميدان التقني²⁸. ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

أ - النمو الديمغرافي (سواء تعلق الأمر بحركة طبيعية للسكان أو هجرات).

ب - حوادث مناخية أو فلاحية (والتي أراد البعض ربطها بظواهر فلكية مثل اللطخات الشمسية)؛

ج - الحروب وما بعدها (مثل أزمات " تكيف الإنتاج الحربي إلى إنتاج سلمي " في 1857، 1816، 1873، 1920، 1945 في الولايات المتحدة)؛

د - عوامل سياسية أو اجتماعية؛

ه - اختراعات هامة تحرك التقنيات؛

و - اكتشافات لمصادر طبيعية كبيرة.

و لقد ركز عدة باحثين ، لتفسير الدورة على نتائج انتشار الصدمات العشوائية داخل النظام الاقتصادي و هذا ما فعلاه كلا من Frisch و Slutsky سنة 1937. فإذا كان Slutsky قد أثبت في سنوات العشرينيات، أن الدورات يمكن أن تكون مسببة كلية بواسطة تراكم للأحداث العشوائية، فإنه يعود الفضل إلى Frisch، في التمييز بوضوح بين آليات انتشار الدورة، مطابق للخصائص الهيكلية للاقتصاد، و الدفعات التي هي صدمات عشوائية و التي تصف الاحتكاكات التي تعيق الاقتصاد على بلوغ وضعيته التوازنية. ويعارض بعض النقاد على غرار Friedman النظريات التي تعتمد على التفسير الداخلي للدورات الاقتصادية. واعتبر ان الاقتصاد مستقر عند تعرضه لذاته، ولكن تدخل السلطات النقدية يسبب الازمة. فعندما يحاول البنك المركزي إعادة تنشيط الاقتصاد في الوقت الذي يشهد فيه تباطؤ عن طريق رفع الكتلة النقدية -غالباً ما يحدث العكس- إذا أخذنا بعين الاعتبار الوقت اللازم لكي تشخص السلطات النقدية الأوضاع وتتخذ قراراً نجد أنه مرت فترة زمنية تم خلالها تطور الدورة، ومن جهة أخرى تعتبر الفترة التي تؤثر فيها النقود على النشاط الاقتصادي غير محددة وغير مستقرة²⁹.

III.3. النظريات الحديثة

و في بداية الثمانينات ظهرت نماذج حديثة، تعتمد على فرضية العقلانية المثلى للمؤسسات و العائلات و تظهر وجود تقلبات مرتبطة بهيكل الاقتصاد نفسه، ومن بين أهم هذه النماذج نجد نموذج BenHabib و Day (1982) و نموذج Grandmont (1985) 30، الذي يستعمل نموذج التوازن العام بين مجال زمني ذو أجيال متداخلة، ويبين أنه في غياب صدمات خارجية فإن التوازن العام في مجال زمني قابل أن يولد دورات لكل الفترات (تحت فرضيات معينة)، وديناميكية فوضوية³¹.

لقد عاد الاهتمام بالدورة الاقتصادية من طرف المدرسة الكلاسيكية الجديدة بقيادة Lucas من خلال نظريات دورات التوازن العام التي تنقسم إلى نظريات الدورة النقدية ونظريات الدورة الحقيقية، هذه الأخيرة ظهرت مقارنة جديدة منافسة لها، هي مقارنة الكيترين الجدد.

أ- دورات التوازن العام

تطور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الجديد، ابتداء من سنوات السبعينات، بقيادة كل من R.Lucas و N.Wallace و R.Barro. وقد حاولوا إيجاد أسس جديدة لتفسير الدورات الاقتصادية، من خلال نماذج التوازن العام أين يتصرف الأعوان الاقتصاديين بعقلانية في مواجهة الصدمات التي تؤثر على محيطهم (التوقعات الرشيدة)، مع فرضية الاستبدال بين الزمني في ظل معلومات ناقصة. ويفسر Lucas، الدورات الاقتصادية كتعبير عن وضعيات توازن للأعوان العقلانيين. فإذا كانت النقود تحتل مكانة مركزية في الدورة الاقتصادية، فذلك لأن الأعوان الاقتصاديين يملكون معلومات ناقصة حولها وحول المستوى العام للأسعار، وفي حالة صدمة على عرض النقود، فإن جزء فقط من تغير المستوى العام للأسعار الناتج يتم إدراكه من طرف الأعوان كتغير في الأسعار النسبية. وهكذا فإن المركبة غير المتوقعة فقط لتغير النقود تمارس تأثيراً على النشاط الاقتصادي، لان المركبة المتوقعة لا يمكنها أن تحدث (تسبب) تشويشا معلوماتيا(إخباري). وجمّل القول مفاده أن الصدمات النقدية العشوائية فقط تجعل سير الاقتصاد مضطرباً³².

و قد تم انتقاد هذه المقاربة على أساس أنها غير قادرة على الأخذ في الحسبان مدة أو استمرار الدورة ، حيث أنه هناك تناقض ظاهر بين فرضية التوقعات الرشيدة للأعوان و فرضية تكرار الدورة ، هذا من جهة و من جهة أخرى أن الصدمات النقدية لا يمكن أن يكون لها التأثير المهم الذي يعتقد الكلاسيكيون الجدد. مما مهد الطريق لظهور نظرية الدورات الحقيقية.

ب- نظرية الدورة الحقيقية

لقد ظهرت النماذج الأولى لنظرية النظرية الحقيقية من خلال أعمال Kidland و Prescott (1982) ثم Plosser و Long (1983)، وتقتصر هذه النظرية تفسيراً للدورات الاقتصادية بواسطة التغيرات (الصدمات) التي يمكن أن تتلقاها عوامل أساسية لاقتصاد ما (أذواق العائلات ، التقنيات المتوفرة ، وتخصيصات الأعوان للموارد). كما تعتبر نظرية الدورات الحقيقية أن النقود ليس لها تأثير على الاقتصاد. والصدمات يمكن أن تكون متنوعة مثل صدمات في مستويات الإنتاج والإنتاجية، صدمات في النفقات العمومية. فإذا افترضنا حدوث صدمة إيجابية في الإنتاجية في فترة زمنية معينة، فستؤدي إلى ارتفاع الأجور الحقيقية، مما يحفز العمال على الزيادة في العمل. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في حجم الإنتاج والاستثمار. وبالتالي الارتفاع في الإنتاجية التي تؤثر على رأس المال وعائده³³. و يتمثل مشروع منظري الدورة الحقيقية في وصف نماذج اقتصادية كلية تطبيقية ترسم التطور الدوري للاقتصاد ومن أجل هذا الهدف يشرك نموذج دالة إنتاج مع دالة منفعة بين زمنية ، معادلة لتراكم رأس المال ، وعدد معين من القيود. و في هذا الإطار فإن المتغيرات الاقتصادية الإجمالية تنتج عن قرارات متخذة من طرف أعوان فرديين يعظمون منفعتهم تحت قيد مداخيلهم وإمكاناتهم الإنتاجية في نفس الوقت .

فالطريقة التي يتبناها أصحاب هذه النظرية تتلخص في ثلاث مراحل³⁴:

– بناء ومعايرة نموذج توازن عام قابل للحساب الذي من خلاله يتكيف الأعوان بصفة مثلى في كل لحظة مع الظروف الحقيقية للاقتصاد وتغيراته.

– إدخال على النموذج صدمات عشوائية من أجل أن يتقلب المنتج الناتج عن توازن النموذج بنسب قابلة للمقارنة مع تقلبات الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الفعلي.

– التحقق من أن التقلبات المقدمة من طرف النموذج المتعلقة بالأجور، العمل، الاستثمار، الاستهلاك الخ، تعيد رسم تقلبات متغيرات الاقتصاد الحقيقي. وعندما تكون هناك ملاءمة، فإن النموذج يعتبر ممثلاً للاقتصاد، ومنطقيًا، فإن فرضية الدورات الخارجية تكون محققة.

كما انتقلت نظرية الدورة الحقيقية إلى المستوى الدولي، حيث قام بعض المنظرين في نهاية الثمانينات ببناء نماذج نظرية تتركز على الانتقال الموجب للتقلبات الدولية المولدة بواسطة صدمات الإنتاجية المحلية. لكن و بعد أن عرفت نظرية الدورة الحقيقية نجاحاً في سنوات الثمانينات، ثم انتقادها بعد تستعملها لتعديل نماذجها حسب المعطيات الإحصائية، وحول أنها لا تعطي أهمية للنقود .

ج- مقارنة الكيتينين الجدد:

لقد ظهرت خلال سنوات الثمانينات مقارنة منافسة لمقاربة الدورة الحقيقية، إنها مقارنة الاقتصاد الكلي الكيتري الجديد. لقد قام بعض الباحثين البعد كيتينين بإعداد نماذج للدورات الداخلية، هذه النماذج تربط سيروورات التراكم الحقيقي مع سيروورات الاستدانة وتبحث عن الأخذ في الحسبان عدم استقرار اقتصاديات السوق. لكن الكلاسيكيين الجدد يرفضون تماماً هذا النوع من المقاربات و يلحون على أن كل مقارنة للدورة يجب أن تأخذ في الحسبان فرضيات النظرية الاقتصادية الجزئية، وبالأخص أن كل نظرية للدورة يجب أن تأخذ كنقطة بداية السلوكيات الفردية المثلى: الأعوان ، المؤسسات و العائلات يقومون بتوقعات عقلانية و الأسواق المتنافسة تكون دائماً في توازن. إجابة الكيتينين الجدد تتمثل في إدماج انتقادات الكلاسيكيين الجدد في تحليلهم، لكن مع الاحتفاظ ببعض الأفكار الأساسية لكيتري – أي إدماج التحليل الاقتصادي الجزئي في إطار كيتري لعدم الاستقرار. فنقطة البداية لهم هي الاعتراف بأنه في اقتصاديات السوق، المعلومات ناقصة (غير كاملة) وغير متناظرة. حيث أن عدة نماذج لـ Wood ford في 1987 و 1988 تأخذ كنقطة بداية تفريق الأعوان و وجود قيد للتمويل سوف يكونون مصدر لعدم الاستقرار كما اقترح Green Wald و stiglitz في 1993 نموذجاً نجد داخله أن آليات تقنين القرض و الكره. بالنسبة لخطر المؤسسات والبنوك يلعبان دوراً محدداً في ظهور الدورة³⁵.

IV- الخلاصة :

من خلال هذه الدراسة تم عرض أهم المفاهيم المتعلقة بالدورات الاقتصادية والازمات الاقتصادية، وكذلك استعراض أهم النظريات المفسرة لها، وقد خلاصنا الة جملة النتائج الموالية:

- تتميز الدورات الاقتصادية بجملة من الخصائص: كخاصية الدورية او التعاقب شبه المنتظم وتختلف مدتها حسب نوع الدورة.
- ان مراحل الدورة الاقتصادية متماثلة بالرغم من اختلاف مدتها وحدتها حيث تتكون من أربعة مراحل هي: الرواج، الركود، الكساد والانتعاش، الأمر الذي أثار الجدل النظري حول تفسير حدوثها، فاختلقت المدارس الاقتصادية في تحديد العوامل المسببة لها.
- حسب Joseph Schumpeter فإن الدورة الاقتصادية تتحدد في الفترة التي تمتد فيها بناء على الانتقال من قمة الى القمة الموالية أو من القاع الى القاع الموالي. وتتنوع الدورات الاقتصادية حسب معيار مدتها الزمنية الى ثلاثة انواع: الدورة الصغرى (Kitchin)، دورات الاستثمار الثابت (Juglar)، والدورات الطويلة، (Kondratieff)، وهناك دورات أخرى (دورات البناء والدورات الزراعية). حيث يرجع السبب الرئيس لاختلاف مدتها الى انها غير ناتجة عن نفس الظروف.
- يجمع أغلب الاقتصاديين على أن الدورات الاقتصادية شيء متأصل في الاقتصاديات الرأسمالية، وهي ظاهرة عادية، إلا أن المشكل يكمن في عواقب وخيمة خاصة على الاقتصاديات الرأسمالية كالدخول في أزمة كساد كبيرة.
- يستند العديد من الاقتصاديين في تقسيمهم للأزمات الاقتصادية الى جملة من الخصائص أهمها: ضرورة ظهورها في سياق الدورة الاقتصادية، إضافة إلى عمقها وابعاد تأثيرها الاقتصادي المحلي ومدى شموليتها لكل القطاعات الاقتصادية. وبناء على هذه الخصائص يمكن التمييز بين الأزمات الدورية والوسيلة والهيكلية.
- إن الاختلافات العديدة في الدورات الاقتصادية سواء من حيث تكرارها أو من حيث شدتها وما تخلفه من أزمات خاصة على الاقتصاديات الرأسمالية، أدت بالعديد من الاقتصاديين إلى تقديم تفسيرات عديدة مبنية على أسس نظرية مفادها توضيح الأسباب الحقيقية الدافعة لحدوث هذه التقلبات والأزمات، حيث يعتقد البعض أن أسبابها تكمن في جملة من العوامل الداخلية (عرض النقود، الابتكارات الحديثة والافراط في الاستثمار). بينما يرجع البعض الآخر أسباب الأزمات والدورات الى عوامل خارجية (الظروف المناخية والحروب). ويذهب جزء آخر من الباحثين إلى تبني النظرية الحديثة التي تمزج بين هذين التيارين.

- الإحالات والمراجع

¹عدنان داود محمد العذاري وجواد كاظم البكري (2010)، اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية ، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، ص 14.

²Douglas A.Ruby (2003), **Business cycles**, New York, P 32.

³Kalasopatan Cynthia et Letondu François (Juin 2008), **les cycles économiques**, revue problèmes économiques, n° 2949, P 41.

⁴عدنان داود محمد العذاري وجواد كاظم البكري، مرجع سبق ذكره، ص 26 نقلا عن فؤاد مرسي (1990)، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 415.

⁵نشأت عبد العزيز (2010)، الازمة المالية العالمية: من الاقتصاد الحقيقي الى الاقتصاد الوهمي، مكتبة الآداب، القاهرة، ص 41.

⁶موسى ادم عيسى (1993)، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، مجموعه دلة البركة، جدة، ص ص 211، 212.

* عبر عن مصطلح الدورة الاقتصادية بمصطلحات مرادفة: دورة الاعمال، الدورات العينية، التقلبات الاقتصادية، الازمات، الدورات التجارية.

⁷رجاء خضير عبود موسى الربيعي، التحليل الفكري للدورات الاقتصادية ، نقلا عن هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 135، على الخط: <http://iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64359> (تاريخ الزيارة 2017/09/12)

- ⁸ عدنان داود العذاري وجواد كاظم البكري، مرجع سبق ذكره، ص 27 (بتصرف).
- ⁹ دحمان بواعلي سمير والبشير عبد الكريم (2016)، نظريات الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية -دراسة نظرية تحليلية لتطور نظريات الدورات الاقتصادية وسياساتها، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 8 (15)، ص 6 (بتصرف).
- ¹⁰ Douglas A Ruby (2003), **The business cycle**, university of Alabama, United states, P 18.
- ¹¹ Joseph Kichin(1923), **Cycles and Trends In Economic Factors**, Review of Economics and Statistics, vol. 5(n° 1), P10.
- ¹² Ibid., P10
- ¹³ Christina D. Romer, **Business Cycles**, The concise association, Encyclopedia of economics, united states, Online: <http://www.econlib.org/library/Enc/BusinessCycles.html> (Visited 12/02/2014)
- ¹⁴ حاج موسى نسيم (2009)، الازمات المالية الدولية واثارها على الاسواق المالية العربية: مع دراسة حالة ازمة الرهن العقاري، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، ص 4.
- ¹⁵ EricBosserelle (2004), **Dynamique économique : croissance - crises – cycles**, Gualino édition, Paris, P 213.
- ¹⁶ أحسن طبار (2005)، تأثير الظروف الاقتصادية على المؤسسة دراسة إحصائية باستعمال طرق التحليل الطيفي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سكيكدة، ص 5.
- ¹⁷ رجاء خضير عبود موسى الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 6.
- ¹⁸ دانييل ارنولد (1992)، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، تحليل الازمات الاقتصادية أمس واليوم، المؤسسة الجامعية، بيروت، ص 11-12.
- * تجدر الإشارة الى عدم جدوى الحاق صفة الظرفية حيث أن مصطلح "الأزمة الظرفية" la criseconjuncturel الشائع لدى بعض الباحثين يحمل في طياته هذه الصفة لأن الأزمة هي دائما ظرفية في مدتها مادام هذه الأخيرة لا تتجاوز بضع الشهور و إن تجاوزت بضع الشهور لتصل إلى سنة فما فوق يسمح الأدب الاقتصادي بتسميتها بالأزمة الهيكلية لأن آثارها أصبحت مؤثرة في المستقبل الاقتصادي بكل قطاعاته .
- ¹⁹ صلاح الدين طالي (2010)، تحليل الازمات الاقتصادية العالمية الأزمة الحالية وتداعياتها، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، ص 5.
- ²⁰ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 150.
- ²¹ رجاء خضير عبود موسى الربيعي، مرجع سبق ذكره ص 15.
- ²² هایل عبد المولى طشطوش، النظريات النقودية ودورها في تفسير الدورات الاقتصادية، ص 7، على الخط: <http://iefpedia.com/arab/wp-content/...9%88%D8%B4.doc> (تاريخ الزيارة: 2017/05/05)
- ²³ مجد باد بدر العناد، الازمة المالية العالمية، مقال متوفر على الخط: <http://www.kantakji.com/media/9055/23.pdf> (تاريخ الزيارة: 2017/12/25)
- ²⁴ هایل عبد المولى طشطوش، مرجع سبق ذكره، ص 13.
- ²⁵ المرجع نفسه، ص 14.
- ²⁶ EricBosserelle, **Op.cit.** , P 41.
- ²⁷ Ibid, P 42.
- ²⁸ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 149.
- ²⁹ حاج موسى نسيم، مرجع سبق ذكره، ص 8.
- ³⁰ EricBosserelle, **Op.cit.** , P 42.
- ³¹ Muet P.-A. (1994), **Croissance et Cycles : Théories Contemporaines**, Economica, Paris, 1994, P 91.
- ³² EricBosserelle, **Op.cit.** , PP 93-94.
- ³³ حاج موسى نسيم، مرجع سبق ذكره، ص 9.
- ³⁴ EricBosserelle, **Op.cit.** , P 98.
- ³⁵ Ibid , P106 - 109 .